



* استشهد صباح الاحد 7 ابريل 2002 (الساعة العاشرة صباحا) المواطن البحريني محمد جمعة احمد علي، 24 عاما، من قرية الشاخورة. ونقل اهل الشهيد ان ابنهم أصيب برصاصة مطاطية على الجانب الايمن من المخ (الجهة الخلفية من الجانب الايمن للرأس) وكانت عينه اليمنى محاطة بانتفاخ كروي أسود اللون. وكان المواطن محمد جمعة قد شارك في المظاهرة الكبرى التي خرجت عصر يوم الجمعة 5 ابريل وانتهت عند السفارة الاميركية في جنوب غرب المنامة، عندما أطلقت مسيلات الدموع والمفرقات الصوتية والرصاص المطاطي باتجاه المتظاهرين. وبطالب اهل الشهيد بأجراء تحقيق محايد لتحديد الجهة التي قتلت ابنهم. وكان الشهيد قد عقد قرانه على إحدى المواطنات قبل شهرين.

* في يوم الاحد 7 ابريل طالب مئات المتظاهرين في المنامة باغلاق السفارة الاميركية في البحرين وذلك اثر استشهاده الشاب محمد جمعة الشاخوري. وطالب أكثر من 500 متظاهر تجمعوا امام مقر الأمم المتحدة في المنامة الحكومة البحرينية باغلاق السفارة الاميركية.

* حذرت حركة احرار البحرين الإسلامية المعارضة في المنفى من احتمال تجدد التوتر في البلاد، وأكدت الحركة في بيان لها أن التعديلات الدستورية تمهد الطريق لنظام ملكي مطلق بشروط غير ديمقراطية، وأشارت إلى أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة تراجع عن وعود سابقة. ووصفت الحركة ومقرها بلندن في بيان تلقت رويترز نسخة منه عبر الإنترنت مساء أمس إعلان الدستور في 14 فبراير/شباط أنه تم بطريقة لم تمارس من قبل في تاريخ البشرية، وقالت إن المشهد السياسي في البحرين تغير منذ ذلك التاريخ. وأوضح البيان أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة تراجع عن وعود بمنح مجلس شيوخ يعينه صلاحيات محدودة عندما أعلن البحرين ملكية دستورية يوم 14 فبراير/شباط الجاري وحدد موعد الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

* في 23 ابريل 2002 رفع الاتحاد العام خطاباً للشيخ حمد بن عيسى آل خليفة متضمناً رغبته على أن يتم إصدار أمر سامي بإعلان الأول من مايو من كل عام عطلة رسمية في مملكة البحرين.

* اظهرت ارقام رسمية ان عدد الذين يسعون للحصول على وظائف ارتفع الى 9670 شخصاً بحلول 25 ابريل (نيسان) وهو ما يمثل 3.1 في المائة من اجمالي قوة العمل بالمقارنة بنسبة 2.5 في المائة في نهاية عام 1999 ويقول دبلوماسيون ان نسبة البطالة تصل الى نحو عشرة في المائة من اجمالي حجم قوة العمل البالغة 307 آلاف عامل. ويبلغ تعداد سكان البحرين 666 ألفاً، ويشكل الاجانب ثلث السكان.

تداعيات الانقلاب على الدستور ستكون وخيمة

كان ثمة أمل يراود المواطنين عندما طرح مشروع الميثاق قبل أكثر من عام، بأن تصل البحرين الى بر الامان الذي وعد به الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. فأين مضت الآمال؟ وكيف بدأ الوضع يتراجع وينذر بالتوتر والعودة الى ما قبل ايام الميثاق. لم يكن احد يتوقع ما حدث قبل بضعة شهور عندما اقدم الحاكم على الغاء الدستور الشرعي وفرض دستور بديل تضمن نظام المجلسين والغى الدور الشعبي في الرقابة والشراكة السياسية الفاعلة. ومنذ منتصف فبراير الماضي والاضاع تزداد سوءاً، خصوصاً مع استمرار الاعتقالات والقمع الذي ادى لاستشهاد مواطن واحد وجرح الكثيرين. صحيح ان هذا التوتر متصل باهتمام البحرينيين بالشعب الفلسطيني وليس نتيجة قضايا محلية، ولكن لم يتوقع احد ان تعود قوات الامن الى سابق عهدها في القمع والاعتداء على المواطنين. فالمتظاهر حق مكفول للشعوب طالما كان سلمياً، كما هو التعبير السلمي عن الراي والحق في التغيير السياسي السلمي. المشكلة ان اقدام الحاكم على فرض دستوره بالطريقة التي حدثت لا تترك مجالاً للتفاوض الكبير. وقد اظهرت السجلات التي حدثت في الشهور الثلاثة الماضية تعمق الشعور لدى قطاعات واسعة بخيبة الامل من الحكم الذي لم يلتزم بالوعود التي قدمها للمواطنين في مقابل اقرارهم الميثاق. وما يزال الجدل محتدماً حول روح الدستور الجديد والطريقة التي تم بها اعداده. فقد عملت "لجنة صياغة الدستور" العام الماضي بشكل متواصل لاعداد دستور جديد بديلاً عن الدستور الذي ناضل الشعب من اجله على مدى ربع قرن. وكانت اعمال هذه اللجنة محاطة بسرية كاملة، فلم يعرف شيء عما كانت تمارسه، في الوقت الذي كانت "لجنة تفعيل الميثاق" تمارس عملها بشكل شبه علني. ولذلك اعتبر المواطنون طريقة عمل لجنة الدستور الثقافاً على الراي العام بشكل مخادع، حيث احيط عملها بسرية كاملة، ولم يترك مجال لمعرفة ما كانت تعمل طوال العام الماضي.

اليوم طرح الدستور الخلفي على الشعب، فكان من الطبيعي ان يصاب بالدهشة والاحباط، وحدث لغط كبير في الساحة الفكرية والسياسية. عقدت الندوات هنا وهناك، وطرحت المواقف، واصبح الوضع يقترب من حالة استقطاب على غرار السنوات السالفة. فالذين ارتبطوا بالنضال الوطني ماضياً رفضوا الدستور واعتبروه خدعة والتفافوا على المطالب الشعبية. اما الذين كان نهجهم مسائراً للنظام ماضياً فيقبلوا الدستور واعتبروا نظام المجلسين تطوراً، ولم يعترضوا على تجاوز الدور الشعبي في كتابة الدستور او اقراره. وهكذا تواصلت الندوات والنقاشات في وضع يتسم بما يمكن تسميته "حوار الطرشان". فالواضح ان النظام سيسمح بهذه النقاشات طالما بقيت محصورة بالندوات وبعض الكتابات المحدودة التي تنشر في الصحف، ولكنه سيصر على فرض الدستور ومنع أية محاولة لتعطيله او تجاوزه. فهو خيار العائلة الخليفية لتجاوز الانتفاضة الدستورية، ولاحكام السيطرة على البلاد والعباد. لو كان الحكم الخلفي عاقلاً ومعتدلاً لاستوعب مغزى التجمعات التي تطالب بحق العمل والتعويض عن الألام التي لحقت به بسبب سوء السياسات السياسية والاقتصادية والامنية. فان لم يفعل ذلك فسيجد نفسه امام تحديات تفوق في حجمها وأثارها الانتفاضة المباركة التي هزت النظام وكشفت امام العالم.

هذا الاستقطاب في المواقف والروى خطير جداً، ومن شأنه ان يؤسس لتوتر سياسي مستقبلي قد تكون له آثار خطيرة. فالشعوب لا يمكن تجاوزها خصوصاً في القضايا التي تحدد مصيرها. ولا يمكن فرض نمط من الحكم الا برضا المواطنين. اما الحكم العائلي الذي يفرض على الناس بالقوة فيستحول تدريجياً الى حكم استبدادي ويدخل في مواجهات مع المواطنين الذين لن يرضخوا للديكتاتورية المؤسسة على الخداع ونقض العهود والتذاكي بالكلام والوعود الجوفاء. ولدى شعبنا العظيم تاريخ نضالي طويل لا يستطيع احد الغاءه او تجاوزه، وسيظل يفرض نفسه على اليوم والغد، وسيندفع جبل جديد يشعر بالظلمة للانطلاق في ميادين المعارضة حتى يستطيع كتابة دستوره بنفسه ويصنع مستقبله الذي يحقق له امنه واستقراره.

البقية على صفحة 4



البحرين: مئات المتظاهرين يطالبون باغلاق السفارة الاميركية

وكانت السفارة قالت السبت في بيان ان حراسها "اطلقوا قنابل مسيلة للدموع ما دفع المتظاهرين لمغادرة مبنى" السفارة نافية ان يكون حصل اطلاق نار من السفارة على المتظاهرين. واكد وزير الاعلام نبيل الحمر وفاة المواطن البحريني المتحدر من قرية الشاخورة في ضاحية المنامة، مؤكدا انه اصيب بجرح في رأسه بقنبلة مسيلة للدموع.

واعرب الحمر عن "بالغ الاسف لتبعات حادث الاعتداء على سفارة الولايات المتحدة الاميركية في البحرين" كما عبر عن "بالغ الاسف لوجود عدد من الاصابات الاخرى بين رجال الامن"، مشيراً الى ان "احدى هذه الاصابات حرجة". واصيب اكثر من مائة شخص بجروح يوم الجمعة في التظاهرة التي شارك فيها حوالي 20 ألف شخص معظمهم من البحرينيين تلبية لعدد من المجموعات السياسية، احتجاجاً على الهجوم الاسرائيلي والسياسة الاميركية التي تعتبر مؤيدة لاسرائيل.

واطلقت قوى الامن قنابل غاز مسيلة للدموع والرصاص المطاط لتفريق المتظاهرين على اثر القائهم قنابل حارقة على السفارة. واحرق المتظاهرون خمس سيارات للسفارة كما ذكر مصدر دبلوماسي اميركي.

وتشهد دول مجلس التعاون الخليجي منذ بدء الاجتياح الاسرائيلي الاخير للمدن الفلسطينية تظاهرات يومية تنديدا باسرائيل والولايات المتحدة وتعبيراً عن التضامن مع الشعب الفلسطيني.

الحكمة مع تأكيدنا على رفض تخريب الممتلكات العامة والخاصة اثناء المسيرات السلمية". واعرب حسن مشيمع القيادي في جمعية الوفاق الوطني الاسلامية عن امله "بان لا يكون لوفاة جمعة اي تداعيات على الوضع الداخلي بالبحرين" مشدداً على "ضرورة فتح تحقيق لمعرفة ملاسبات الحادث خصوصاً وان المعلومات حول الاصابة متضاربة".

وقال مشيمع "نرجو الا يكون هناك تداخل بين هذا الحادث والوضع الداخلي ولا ينبغي ان نخلط الأوراق، لكن من الضروري فتح تحقيق في الحادث لكشف ملاسبات وفاة هذا المواطن (..) فهناك من يقول انه الرصاص المطاطي وهناك من يقول انها قنبلة مسيلة للدموع اصابته في الرأس". وقال احد افراد اسرة القتيل ان محمد جمعة (24 عاماً) توفي صباح الاحد في مستشفى السليمانية في المنامة الذي ادخل اليه الجمعة. وقال والد القتيل ان ابنه الموظف في مستشفى السليمانية قتل برصاص اطلق من السفارة الاميركية وانه ينتظر تقرير الطبيب الشرعي. وقال "لقد اصيب في الرأس والعين والفخذ برصاصات مطاطية اطلقت من السفارة الاميركية". واضاف "ان ابني لم يدخل السفارة الاميركية واكد لي رفاقه انه اصيب برصاص مطاطي اطلق من داخل السفارة الاميركية". وتعدز الاتصال بالسفارة الاميركية للتعقيب على هذه الاتهامات.

افاد شهود ان مئات المتظاهرين طالبوا الاحد في المنامة باغلاق السفارة الاميركية في البحرين وذلك اثر الاعلان عن وفاة متظاهر متأثراً بجروح اصيب بها الجمعة الماضي خلال مشاركته في تظاهرات الاحتجاج على الاجتياح الاسرائيلي للمدن الفلسطينية وعلى الانحياز الاميركي لاسرائيل. وطالب اكثر من 500 متظاهر تجمعوا امام مقر الامم المتحدة في المنامة الحكومة البحرينية باغلاق السفارة الاميركية.

من جهة اخرى شيع آلاف البحرينيين الاحد محمد جمعة (24 عاماً) الذي توفي الاحد متأثراً بجروح اصيب بها خلال قمع تظاهرة احتجاج امام السفارة الاميركية في البحرين.

وسار المشيعون الذين كان يتقدمهم عدد من رجال الدين خلف جثمان جمعة المحمول على سيارة تحيط بجثمانه اعلام فلسطينية، من مستشفى السلمانية الى مسقط رأسه بقرية الشاخورة الواقعة على بعد 12 كيلومتراً الى الغرب من العاصمة المنامة، مرددين شعارات مناهضة للولايات المتحدة وتطالب بالتحقيق في وفاته.

واثر الاعلان عن وفاة جمعة، طالبت ست جمعيات سياسية بحرينية بفتح تحقيق في حادث وفاته وكشف ملاسبات اصابته كما طالبت بطرد السفير الاميركي في البحرين.

وقال عبدالرحمن النعيمي رئيس جمعية العمل الوطني الديموقراطي ان الجمعيات السياسية الست طالبت في بيان لها بفتح تحقيق لمعرفة ملاسبات اصابة جمعة الذي وصفه بأنه "اول شهيد عربي من اجل القضية الفلسطينية من خارج فلسطين".

واعلنت وكالة انباء البحرين (حكومية) ان ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة اصدر اوامره الاحد بتشكيل لجنة تحقيق في الحادث التي صاحبت التظاهرة التي نظمت امام السفارة الاميركية في المنامة الجمعة الماضي.

وقالت الوكالة ان وزير الداخلية الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة اعلن بأنه "تم تشكيل لجنة تقوم باجراء التحقيق في ملاسبات الحادث الذي وقع يوم الجمعة قرب السفارة الاميركية بالمنامة والذي نتج عنه اضرار واصابات وتخريب وذلك لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة".

وقال النعيمي "الجمعيات تطالب ايضا بطرد السفير الاميركي من البحرين لانه اساء الى مشاعر الناس.. كما تطالب اجهزة الامن بعدم استخدام العنف مع المتظاهرين الذين يخرجون للتعبير عن تضامنهم مع اخوانهم الفلسطينيين.. الوضع يتطلب اقصى درجات

الشرطة تفرق مظاهرة مناهضة لأمريكا

منعوا الموظفين من الخروج أو الدخول، طبقاً لـ "د.ب.أ". وكان ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أعرب أمس الأول عن اسفه للهجوم بالزجاجات الحارقة الذي استهدف السفارة الاميركية في المنامة، مؤكدا رفضه اي سلوك من شأنه تهديد العملية الديمقراطية في البحرين. وقال ما حدث امام السفارة الاميركية "امر مؤسف، وهو تفریط في قيمنا المتعارف عليها قوميًا ودينيًا، فضلاً عن كونه مساساً بالاعراف الدولية المتبعة في جميع انحاء العالم". ودعا الى مساندة الشعب الفلسطيني في مجالات "الخدمات الصحية والاجتماعية ومدهم بالغذاء وتنظيم كفالة الايتام والارامل وتوفير الفرص الدراسية والاستمرار في تنسيق التبرعات المالية للمساهمة في تعويض الخسائر التي لحقت بالمندنيين الفلسطينيين". "د.ب.أ".

تظاهر أكثر من 10 آلاف طالب أمس في مختلف المناطق البحرينية في مسيرة تضامنية مع الفلسطينيين وللتنديد بإسرائيل والولايات المتحدة. وأشارت تقارير إلى وقوع اشتباكات مع شرطة مكافحة الشغب. إلا أن مصادر رسمية لم تؤكد التقارير عن سقوط ضحايا. وذكرت وكالة الانباء الالمانية (د.ب.أ) أن حوالي خمسة آلاف طالب توجهوا إلى مبنى السفارة الاميركية حيث حاولت مجموعة منهم اقتحام سور السفارة إلا أن شرطة مكافحة الشغب تصدت لهم بالغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه.

وقالت مصادر طبية أن عددا كبيرا من المتظاهرين أصيبوا بجراح وأغمى عليهم نتيجة استنشاقهم للغاز. وقد نقل المصابون إلى المستشفيات. كما قامت مجموعة من المتظاهرين بمحاصرة بوابة مجمع وزارة الاعلام حيث



كلمة الشيخ عبد الأمير الجمري حول الانتخابات البلدية

29 / 4 / 2002



منطقته بأن يُقدّم مصلحة الناخبين على المصلحة الخاصة، ويُفكر في الأمة قبل التفكير المتقوقع في الذات، فلقد آن الأوان أن يُثبت المواطنون قدراتهم بدرجات عالية من الأداء المخلص البعيد عن التمثّل.

هذا وأقول بكلّ جدية واهتمام: لا بد من انتخاب المرشح القادر على العطاء، الذي يقبل بالمحاسبة من ناخبه،

فإن قبوله بالمحاسبة كاشف عن أهليته للقيام بمحاسبة المسؤولين، وكاشف عن أهليته لحمل الأمانة بصدق وإخلاص. كما وأدعو الجميع إلى مراقبة الله تعالى في عملية التصويت، وذلك بأن يكون الترشيح للمرشح المخلص والكفء والقادر على خدمة المجتمع، وليس لأن هذا المرشح جار، أو صديق، أو قريب في النسب حتى لو كانت القناعة قائمة بعدم أهليته لمثل هذا التمثيل للمجتمع. كما أنني أناي بأبناء الشعب المحترمين في أن تكون هذه الانتخابات سبباً في إحداث فرقة بين المرشحين وبين الناس، بل على الجميع احترام نتيجة الانتخابات، والتعامل بإيجابية مع المرشحين الفائزين وصولاً إلى الهدف المرجو من إحداث التكامل في مسيرة هذا الشعب العزيز. أسأل الله أن يأخذ بأيدينا جميعاً لما فيه الخير والصالح، وأن يرشدنا إلى سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الركب بسبب أحكام الطوارئ، وبسبب تراكم الأخطاء، وسوء العلاقة بين الحاكم والمحكوم. أما اليوم فإننا نعيش-بحمد الله- تجربة جديدة، وإن علينا-رغم قصورها- إنجاح هذا الجزء اليسير الذي توفّر لنا بعد مسيرة عمل ومعاناة استمرت عقوداً طويلة.

ويهمني التنويه هنا بأن العمل البلدي يتطلب مواطنين مخلصين للقيام بأدوار هامة لحماية البيئة، ومراقبة الأسواق، ورعاية العمران والمنزهات مع المحافظة على القيم الدينية والخلقية، وتوفير الخدمات اليومية التي يتطلّبها المواطن بما يُسهّل عليه العيش في منطقة جميلة مشمولة بالذوق الإنساني الذي يعطي الصورة الراقية لمجتمعنا من ناحية الشكل والمحتوى.

كما يهمني التنويه بتوصية أبناء هذا الشعب الكريم بضرورة المساهمة الإيجابية الفاعلة في الانتخابات، وإثبات الطبيعة المنفتحة والمتحضرة لشعب البحرين، أملاً أن تكون الحملات الانتخابية خالية من المظاهر الغير أخلاقية في التنافس بين المرشحين، وراجياً- بكلّ تأكيد- أن يراعي المرشحون وكذلك عموم الناس المحافظة على حماية بيتنا من خلال الابتعاد عن تشويه جدران البيوت بالكتابات والملصقات، واستخدام الأماكن المسموح بها لهذا الغرض لنعكس بذلك الوعي البيئي المطلوب.

كما أدعو بتأكيد المواطن الذي يتقدّم لخدمة

إن ما تشهده البلاد هذه الأيام من استعدادات لخوض تجربة الانتخابات البلدية هي نقلة في الاتجاه الصحيح نحو تحديث مؤسسات الدولة، وإشراك المواطن في عملية صنع القرار في مجال الخدمات العامة الموكلة للبلدية.

نعم سيؤخّج الناخبون إلى صناديق الإقتراع في 9 مايو 2002م لانتخاب المرشح الذي سيُمثّل كل منطقة في المجلس البلدي. وكما نتمنى لو أن القانون المعدل للبلديات كان قد أعطى صلاحيات حقيقية للبلدية بدلاً من رفع التوصيات فقط، حيث لا زالت سلطة القرار بيد مجلس الوزراء. وقد أوضحنا في حديث سابق أنه ومع تحقّقنا على القانون البلدي الذي صدر عن لجنة حكومية وليس عن برلمان منتخب، والذي احتوى على بنود تنتقص من صلاحيات المجلس البلدي، ورغم تحقّقنا على توزيع المناطق الانتخابية التي اعتمدت على أسس غير عادلة، وهو لا يسجم مع البرنامج الإصلاحي الذي يقوده ملك البلاد، ولا مع الدستور، إلا أننا ندعم هذا التوجّه، ونطالب بتطويره في المستقبل ليكون منسجماً مع المستوى الحضاري لشعب البحرين، وأثنا نعتبر المشاركة في الترشيح والانتخابات عملاً وطنياً مشرفاً، ونرى أنه سيساعد على إعداد الطاقات الوطنية لتنمية الخدمات في كلّ منطقة بلدية. وأودّ هنا أن أقول: إن تجربة البحرين تأتي في طليعة البلدان الخليجية عندما بدأت تجربتها البلدية في مطلع القرن العشرين، ولكننا تخلفنا عن

حركة أحرار البحرين تنتقد التعديلات الدستورية

تشريعية واسعة، لكن الدستور الجديد قلص حقوق التصويت مما أدى إلى نظام ملكي مطلق بشروط غير ديمقراطية تشمل كل جوانب الحياة العامة في البحرين.

وذكر البيان أن المخابرات البحرينية سعت لترويع شخصيات معارضة بإبلاغهم أن أسماء نحو 20 من النشطاء على قائمة سوداء تضم 99 بحرينياً مطلوبين في الولايات المتحدة. تجدر الإشارة إلى أن خمس جماعات ليبرالية وإسلامية في البحرين وافقت في وقت سابق من هذا الأسبوع على تشكيل لجنة لدراسة الدستور الجديد.

حذرت حركة أحرار البحرين الإسلامية المعارضة في المنفى من احتمال تجدد التوتر في البلاد، وأكدت الحركة في بيان لها أن التعديلات الدستورية التي طبقت الشهر الجاري في البحرين تمهد الطريق لنظام ملكي مطلق بشروط غير ديمقراطية، وأشارت إلى أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة تراجع عن وعود سابقة.

ووصفت الحركة ومقرها بلندن في بيان تلقت رويترز نسخة منه عبر الإنترنت مساء أمس إعلان الدستور في 14 فبراير/شباط أنه تم بطريقة لم تمارس من قبل في تاريخ البشرية،

وقالت إن المشهد السياسي في البحرين تغير منذ ذلك التاريخ. وأوضح البيان أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة تراجع عن وعود بمنح مجلس شيوخ يعينه صلاحيات محدودة عندما أعلن البحرين ملكية دستورية يوم 14 فبراير/شباط الجاري وحدد موعد الانتخابات البرلمانية في أكتوبر/تشرين الأول المقبل.

وقال البيان إن الملك حمد أكد لشخصيات بارزة من المعارضة في اجتماع معها العام الماضي أن مجلس الشورى الذي يعينه سيمنح سلطات استشارية فقط، لكن التعديلات التي أدخلها أعطت مجلس الشورى سلطات تشريعية على قدم المساواة مع البرلمان المنتخب.

وأشار البيان إلى أن الملك وعد بأن يستند الدستور الجديد إلى دستور عام 1973 والذي قدم برلماناً قوياً يتمتع بسلطات

وكان الملك حمد بن عيسى آل خليفة الذي أصبح أميراً بعد وفاة والده عام 1999 أعلن إصلاحات سياسية العام الماضي استهدفت تحويل البحرين إلى مملكة دستورية وإجراء أول انتخابات برلمانية منذ 27 عاماً. وقد أيدت الغالبية العظمى من البحرينيين الإصلاحات في أول استفتاء يجري منذ استقلال البلاد عن بريطانيا في عام 1971. وكان أول برلمان منتخب في البحرين عام 1972 قد حله الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة عام 1975 بدعوى "عرقلة عمل الحكومة"، وقد تسبب هذا القرار بانقلاب اضطرابات أسفرت عن سقوط قتلى.



أحدى مظاهرات العاطلين عن العمل في البحرين، التي انطلقت في العام 2002، وكانت بداية لتفاقم المعارضة

خيبة أمل ازاء الدستور الخلفي ونظام المجلسين

أثارت التعديلات التي ادخلت أخيراً على الدستور في البحرين جدلاً سياسياً ساخناً على الصعيد الشعبي. بينما تصر الحكومة على أهمية الإجراءات الأخيرة التي أطلقها ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أن "الجدل حول صلاحيات المجلس المنتخب ليس في محله، خصوصاً أن المجلس ستكون له صلاحيات تشريعية أكبر من مجلس الشورى المعين الذي سيشكل مع المجلس المنتخب سلطة تشريعية متكاملة تعملان على مراجعة القوانين وصلاحياتها.

ولكن يعقوب الجناحي، الخبير القانوني البحريني وأحد الشخصيات الوطنية المعروفة، عثر عن تحفظه على بعض التغييرات الدستورية التي تمت بخصوص المجلسين، موضحاً أن تساوي المجلسين في التشريع من شأنه أن يفقد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وهي عملية قانونية ومعروفة في جميع الديمقراطيات في العالم. وأضاف "إننا مقدمون على تطورات سياسية إيجابية تتطلب المزيد من تعزيز الإصلاحات السياسية القائمة." في الجانب الآخر، أظهر حسن المشيم أحد الشخصيات النشطة في العمل السياسي في البحرين شعوراً بخيبة الأمل حيال التعديلات السياسية الأخيرة بقوله "بالرغم من دعمنا للإصلاحات التي أطلقها ملك البحرين الشيخ حمد، إلا أن التغييرات الدستورية الأخيرة حول المجلسين المعين والمنتخب كانت مخيبة للآمال" حسب تعبيره. وأضاف "لقد كنا

متوجسين من أي تغييرات دستورية مفاجئة، خصوصاً تلك التي لم توضح العلاقة بين المجلسين، حيث أصبح المجلس النيابي بلا صلاحيات تشريعية مع تساويه بالمجلس المعين." وأكد المشيم أنه "جرت نقاشات طويلة مع الشيخ حمد حول العديد من القضايا، وخصوصاً تلك التي تؤكد صلاحية المجلس المنتخب على الأفراد بالتشريع وإكدا ان الدستور هو المرجع الرئيسي في علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية، أما التعديلات التي جرت بشكلها الحالي فإنها ستضعنا في موقف متحفظ مع موقفنا المستمر في دعم الإصلاحات السياسية التي بدأها ملك البحرين الشيخ حمد، مؤكداً تمسكنا بالوحدة الوطنية وعدم السماح بالرجوع للحالة السابقة التي كانت تعيشها البحرين ورفض أي أسلوب يعتمد العنف وسيلة للتعبير."

أما علي ربيعة عضو المجلس الوطني السابق فأكد أن التغييرات التي تمت أخيراً تعد بمثابة "أزمة دستورية". وقال "لقد جاءت هذه التعديلات على خلاف مطالب القوى السياسية، حيث كان من المتوقع أن تأتي متوافقة مع ما تم التوافق حولها، أي أن التعديل الخاص بالمجلس المعين يجب أن يكون مجلساً للمشورة والاستشارة، لا أن يكون مشاركاً في السلطة التشريعية، وهي مضيئة أن السلطة التشريعية وهي المجلس المنتخب اختفت تماماً بوجود مجلس استشاري يحمل نفس العدد من الأعضاء في كلا الجانبين. وقال "أما هذه التعديلات الدستورية فقد كانت خارج نطاق الدستور، أي أنه تم إدخالها خارج نطاق الآلية الدستورية وهو ما يتناقض مع الدستور، أي أن هذه التعديلات في مجمل القول جاءت مخيبة للآمال." ويعرض رأي الطرف الآخر عليه، وهو أن نظام المجلسين سيحقق توازناً تشريعياً للبحرين في ظل ظروفها الحالية، قال "نحن مع وجود المجلس المعين شريطة أن يكون عدد أعضائه نصف عدد أعضاء المجلس المنتخب، لا أن يكون مساوياً له في العدد، وله صلاحيات السلطة التشريعية المنتخبة." وأضاف "إن هذا المجلس المعين سلب السلطة التشريعية صلاحياتها. وذلك بعكس توقعاتنا، ولقد ذهبنا إلى صناديق الاقتراع بتطمينات بأن المجلس المعين ليس إلا للمشورة فقط، وأن التعديلات ستأخذ مجراها الطبيعي داخل الآلية الدستورية. وهذا الاتفاق جاء على أساسه التصويت للميثاق الوطني. كما أن هذه التأكيدات أقيمت القوى السياسية بإصدار بياناتها الخاصة في حث الناس على الإدلاء بصوتها والقول بنعم للميثاق."

ورداً على القول أن نظام المجلسين موجود في الميثاق الوطني وليس جديداً قال "إن الإقرار بالميثاق يعني إدخال أي تعديلات يجب أن تتم بطريقة دستورية. حتى الاستفتاء جاء متضمناً نظام المجلسين، لكنه لم يتكلم عن الآلية الدستورية التي يتم بمقتضاها إدخال هذه التعديلات. نحن وافقنا على نظام المجلس المعين، لكن لم توجد طريقة دستورية لإدخال هذه التعديلات سوى الدستور."

وحول وصف الاعتراضات على التعديلات بأنها جاءت متسريعة وأن التجربة الديمقراطية إنما تكتمل تدريجياً، قال ربيعة "لقد خسرنا المعركة الدستورية بكل المقاييس. لقد كان هناك مجلس منتخب عام 1973، وحل عام 1975 ولكن كانت هناك سلطة تشريعية، رغم فقدان الضمانات التي تدير المجلس السابق. أما الآن فإن السلطة التشريعية لا وزن لها البتة." وتوقع ربيعة أن تدير العملية الديمقراطية بشكلها الصحيح في ظل وجود تساوي العدد في المجلسين، مما

أيها البلبل، لا تصمت

ذات يوم رأيت طيراً سميماً هالني نغمة الجميل طرباً أيها البلبل المغرد دوماً قفص الذل لا يزينك يوماً فلتثر أيها الجميل المحيا انني والطغاة لا نتلاقى عندما تنجلي الغشاوة صباحاً تتهادى هناك والصوت يحلو ولتناغي السماء لحناً فلحننا صوتك العذب في المسامع يشذو أنت طين من الثرى وإليها

عندما احكموا السلاسل ظنوا ذبحوا الطير ويحهم من طغاة قتلوه بظلمهم يا لعمرى من وراء الحديد أسمع شذوا هكذا تصبح الحياة جلالاً أهو قيثاره السنين الخوالي أم هو الخوف في نفوس الضحايا قل برب السماء هل كان إلا

ظن من عذب البلابل ظلماً لا يحبون، ويخهم، صوت طير عيش كما شئت حراً طليقاً اننا ها هنا سنقضي الليالي نغرس الحب والشجاعة فيها نرملق الافق في فضاء اوال نتفيا نخيلها وارفات فمنا تحوطها ومناها هذه أرضنا وهذا ثراننا

تداعيات الانقلاب على الدستور

البقية من صفحة 1

صحيح أن شعب البحرين مسالم وطيب ووديع، ولكنه مناضل وصلب وعنيد. فلدنيه موروث فكري وعلمي ونضالي طويل، ولا يستطيع أحد أن يفتقر على هذه الحقائق. وقد اثبتت أجهزة الامن عجزها عن كسر شوكتها خلال الانتفاضة المباركة متكئة على قانون امن الدولة السيء الصيت. صحيح انها اعتقلت وعذبت وقتلت واعدمت ونفت المواطنين ولكنها عجزت عن كسر شوكتها او النيل من عزيمته. ولولا اطلاق سراح السجناء السياسيين قبل اربعة شهور لتواصلت الانتفاضة، ولأصبح الحكم محاصراً بالضغط الدولي التي كانت تصر على كشف الحقائق المتعلقة بحقوق الانسان. لقد كان موقف الشعب مشرفاً، ولكن الحكم الخلفي بصر على ان يتذاكى ويستعلي ويستكر ويقمع، وهي السياسة نفسها التي عمقت الازمات طوال العقود السابقة. هذه المرة ستكون ازمة ماحقة لانها ناجمة عن خداع ومكر والتفاف وتضليل، وهذه قضايا ستقلب على رؤوس المتآمرين ضد الشعب وحقوقه.

سيحقق في تمرير العملية الديمقراطية بوجود اكثرية مؤيدة، واقلية معارضة فوجود الثلثين في هذه التركيبة من المستحيل الوصول اليها. وذلك بمقتضى أن مجموع أعضاء المجلسين هو 80 عضواً، وبالتالي، فمن الصعب الحصول على 65 صوتاً للتعديل. اما وداد المسقطي عضو المجلس الاعلى للمرأة ومديرة الشؤون المالية والادارية في وزارة النفط فأكدت أهمية مشاركة المرأة في الانتخابات المقبلة، معتبرة ايها نقلة نوعية وتاريخية، موضحة ان الميثاق الوطني أرسى حياة ديمقراطية جديدة ستشارك فيها المرأة باقتدار. اما ما يثار من جدل سياسي حول نظام المجلسين فاعتبرته "دليلاً صحياً على اجواء الحرية الجديدة في البحرين" مع تفاؤلها بقيام تعاون وثيق بين المجلسين برجاله ونسائه.